حديث: تكون فتنة تستنظف العرب، قتلاها في النار...

كتبه

أبو عبد الرحمن بن حسن الزندي الكردي

حديث: «**تَكُونُ فِتْنَةٌ تَسْتَنْظِفُ الْعَرَبَ، قَتْلَاهَا فِي النَّارِ، اللِّسَانُ فِيهَا أَشَدُّ مِنْ وَقْعِ السَّيْفِ**».

قال الإمام أبو عبد اللَّه أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في «المسند» ٢/ ٢١١:

حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سِيمَاكُوشَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«**تَكُونُ فِتْنَةٌ تَسْتَنْظِفُ الْعَرَبَ، قَتْلَاهَا فِي النَّارِ، اللِّسَانُ فِيهَا أَشَدُّ مِنْ وَقْعِ السَّيْفِ**».

* ومن طريق أحمد، خرَّجه أبو محمد المقدسي (٦٠٠ هـ) في «تحريم القتل» ١/ ١٢٧.

* وخرجه الترمذي في «جامعه» (٢١٧٨)، وابن ماجه في «السنن» (٣٩٦٧)، والطبراني في «الكبير» ١٣/ ٤٨٥ -الجزء المفقود، وابن بطة في «كتاب الإيمان» ٢/ ٥٩٨-الإبانة، والمزي في «التهذيب» ٩/ ٤٧٩، من طريق حماد بن سلمة، بمثل رواية أحمد. وقد قال أبو عيسى الترمذي رحمه الله تعالى:

«هذا حديث غريب، سمعت محمد بن إسماعيل، يقول: لا يعرف لزياد بن سيمين كوش غير هذا الحديث. رواه حماد بن سلمة، عن ليث؛ فرفعه!، ورواه حماد بن زيد، عن ليث، فوقفه». اهـ.

أقول: وكلام الإمام أبي عبد اللَّه البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي أشار إليه الترمذيُّ، قد ذكره في «تاريخه» ٢/ ١/ ٣٥٩-٣٥٧، وبهامشه ذكر العلامة عبد الرحمن المعلمي الاختلاف في اسم أبي زياد هذا[١]!.

* والحديث قد خرجه -أيضًا- أبو داود في «السنن» (٤٢٦٥)، من طريق حماد بن زيد، عن رجل يقال له: زياد، عن عبد اللَّه بن عمرو، به. ثَمَّ قال أبو داود:

«رواه الثوري، عن ليث، عن طاوس، عن الأعجم، حدثنا محمد بن عيسى بن الطباع، حدثنا عبد اللَّه بن عبد القدوس، قال: زياد بن سيمين كوش». اهـ.

وأما الرواية الموقوفة التي أشار إليها الإمام البخاري، قد خرجها الإمام أبو بكر بن أبي شيبة، من طريق عبد اللَّه بن إدريس، عن ليث، عن طاوس، عن زياد بن سيمين كوش[٢] اليماني، عن عبد اللَّه بن عمرو رضي الله عنهما، به، في «المصنف» ٢١/ ٣١ ط-القبلة!. وهي الراجحة -إن شاء اللَّه-، خلاف ما جنح إليه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» ١١/ ١٦٨-١٧١، حيث حاول تصحيح الحديث هذا بتعسف ظاهر!؛ بحجة أن الأخذ بما قال إمام الصنعة البخاري، ثم بقول تلميذه الترمذي، تقليدٌ لهما من غير حجة!، وهو ما

---

(١) قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بهامش الأصل «زياد بن سيمي كوش»، وفي كتاب ابن أبي حاتم: «زياد سيمين كوش»، ذكره فيمن لم يعرف اسم أبيه، وفي الثقات: «زياد بن سيميكوش»، وله ترجمة في «التهذيب» ٣/ ٣٧٠، وبين ابن حجر أنه غير زياد الأعجم الشاعر، وأنه اختلف في سيمين كوش، ألقب زياد نفسه أم لقب أبيه، وضبط سيمين كوش، كما هنا، ثم ذكر أنه قد قيل فيه بخلاف ذلك فراجعه، هذا وبهامش الأصل: «يعني أذنه من فضة»، وبيانه أنه بالفارسية يقال للفضة: «سيم»، ويقال في النسبة إليها سيمين، ويقال للأذن: «گُوش»، بكاف فارسية بعدها واو مبهمة، ثم شين، فقوله: «سيمين كوش»، معناه: «أذن فضة». اهـ.

(٢) كان بالأصل: «سمين كوش»!؟.

رمى به الإمام المنذري؛ وذنبه الوحيد أنَّه أخذ بقولهما -أعني الإمام البخاري والترمذي-، في «تلخيص السنن» ٤/ ٩٦، فأين من عاش في عصرنا هذا من هؤلاء الأئمة؟!. واللَّه المستعان.

أقول: وزياد هذا، قد تابعه السائب بن مالك الثقفي، عند الطبراني في «الكبير» ١٣/ ٥٧٨، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخه» ٤٨/ ٣١٧، لكن من طريق عبد الوهاب بن الضحاك، وذا متهم، وقد كذبه غير واحد!، وفي السند -أيضًا- الوليد بن عباد، والفضل بن صالح، لا يعرفان!. فمثل هذا لا يعدُّ شيئًا!.

وقد قال ابن عدي عن الوليد ذا في «الكامل» ٨/ ٣٦٨-٣٧٠:

«والوليد بْن عباد عامة ما يرويه قد ذكرته[1]، ليس بمستقيم الحديث، ولا بالمعروف، لم يرو عنه سوى إسماعيل بن عَيَّاش، وروى عن الفضل بْن صَالِح وعرفطة، وليسا بمعروفين».

أقول: وفي الأخير سواء كان الأصح الوقف فيه، وإن كان له حكم الرفع، أو الرفع مباشرة، فهو ضعيف، ولا يصح؛ لأنَّه من طريق ليث، وهو ابن أبي سليم؛ إذ هو ضعيف!، مع ضعف في زياد -أيضًا-!. واللَّه الموفق...

شرح:

قال أبو السعادات رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النهاية» (نظف): «**تستنظف العرب**»: أي تستوعبهم هلاكًا. يقال: استنظفت الشيء، إذا أخذته كلَّه، ومنهم قولهم: استنظفت الخراج، ولا يقال: نظفته». اهـ.

---

(١) قال أبو عبد الرحمن -غفر اللَّه تعالى له ولوالديه-: قد فاته حديث الباب، إلاَّ أن يكون قد اختلقه على لسان الوليد بن عباد، عبدُ الوهاب بنُ الضحاك، به أشبه!، وإلَّا كيف يفوت الحافظ ابن عدي حديثه هذا!.

قال الطيبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الكاشف عن حقائق السنن» ١١/ ٣٤١٥-٣٤١٦:

«قوله: «**تستنظف العرب**»: أي تستوعبهم هلاكًا، يقال: استنظفت الشيء إذا أخذته كله. ومنه قولهم: استنظفت الخراج، ولا يقال: نظفته.

قوله: «**قتلاها في النار**» مبتدأ وخبر، [فللزجر والتوبيخ والتغليظ عليهم]. والمراد بـ: «**قتلاها**» من قتل في تلك الفتنة، وإنَّما هم من أهل النَّار؛ لأَنَّهم ما قصدوا بتلك المقاتلة والخروج إليها إعلاء دين، أو دفع ظالم أو إعانة حق، وإنما كان قصدهم التباغي والتشاجر طمعًا في المال والملك.

قوله: «**اللسان فيها أشد**» أي القول والتكلم فيها، إطلاقًا للمحل وإرادة الحال....»[1].

قال السندي -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «حاشية المسند» ٤/ ٤٩٧ ط-النوادر:

«قوله: «**تستنظف العرب**»: هو -بالظاء المعجمة-، أي: تستوعبهم هلاكًا.

«**قتلاها في النار**» مبتدأ وخبر، وإنما كانوا في النار؛ لأنهم ما قصدوا بالقتال إعلاء كلمة الله، أو دفعَ ظلم، أو إعانة أهل حق، وإنما قصدوا التباهي والتفاخر، وطمعوا في المال والملك.

«**أشد**»: أي: أكثر إيقادًا لها، واللَّه تعالى أعلم». اهـ.

وأخيرًا: فإن الذي جعلني أكتب عن الحديث هذا صحةً أو ضعفًا؛ لما وقفت على كلام متهافت لا يساوي الحبر الذي به كتب!، لبعض الحزبية، ممن

(١) قال أبو عبد الرحمن -غفر اللَّه تعالى له ولوالديه-: ثم نقل الطيبي أشياء وحملها على الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ مما لا ينبغي ذكرها، أو التعرض لمثلها إذا كانت ثابتة، فضلاً عن إسقاط أحاديث وتنزيلها على وقائع وأفراد قد زكاهم اللَّه وطهرهم منها؛ لذا كان علي واجب التنويه والتنبيه عليها!، غفر اللَّه تعالى لنا وله!.

تلوث بعقيدة الخوارج، فراح يتكلف تكلفًا غير مرضٍ؛ لكي ينزِّل هذا الحديث، ويسقطه على أناسٍ بأعيانهم، ودولٍ معينة من غير حجة بينة، ولا دليل صريح صحيح، بل ولا شبه دليل، وإنما اتباع الهوى، والظن الكاذب، والأمنيات الزائفة؛ إذ تنزيل الأحاديث على وقائع معينة، هذا إذا صح بالأصل فكيف إذا كان لا يثبت أصالةً؟!

أو تنزيلها على أحداث حديثة نازلة ومثل هذا لم يكن من منهج السلف -رضي اللَّه عنهم-، واللَّه يعصمنا ويغفر لنا ويعفو، ولا حول ولا قوة إلاَّ باللَّه، وهو حسبي ونعم الوكيل...

وكتب

أبو عبد الرحمن بن حسن الزندي

١٧ / ٥ / ١٤٣٦ هـ

كلار / السليمانية